

**كلمة معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،
ألقاها بالنيابة عنه السيد محمد شريف محمود، رئيس بعثة جامعة الدول العربية، روما**

**السيد رئيس المؤتمر
السيد جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
 أصحاب المعالي والسعادة
 الضيوف الكرام**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه لمن دواعي سروري وسعادتي أن أنوب عن معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال مؤتمر القمة العالمي للغذاء، وقد حملني سيادته تقديم الشكر والتقدير لدولة ايطاليا رئيساً وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، واحتضانها لأعمال المؤتمر وتقديم كل التسهيلات اللازمة لإنجاحه، كما حملني أيضاً تحياته وتمنياته الطيبة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعلى رأسها السيد جاك ضيوف وكل من ساهم في الاعداد العلمي والتنظيمي والمالي لهذا المؤتمر الهام.

السيد الرئيس

إن الهدف السامي والأنساني لهذا المؤتمر والقائم في البحث عن أفضل السبل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي في العالم، والعمل على توفير الغذاء باعتباره المصدر الأساسي للحياة.. قد شدد انظار شعوب العالم إليه وهي كلها أمل في أن يتوصل إلى حلول جماعية لقضايا الأمن الغذائي... حلولاً تحمي الشعوب وتدرأ عنها خطر كوارث المجتمعات التي تهددها في عالم تتزايد فيه ترابط مؤسساته ومجتمعاته واقتصادياته ويصبح تنسيق الجهد وتقاسم المسؤوليات أمراً ضرورياً لتحقيق الأمن الغذائي الذي لن يكون بالمهمة السهلة ولكنها في الوقت مهمة ليست بعيدة المنال.

السيد الرئيس

ينعقد هذا المؤتمر بعد مرور عقدين من الزمن على مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ ، وبالرغم مما تحقق من تطور وتقدير علمي وتقني واقتصادي وزراعي منذ ذلك التاريخ، فإنه ما زال يوجد ٨٤٠ مليون من سكان العالم يعانون من نقص التغذية، وعلى الرغم من توقيع انخفاض هذا العدد إلى

٦٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠، فان ذلك امراً يبعث على القلق والتوجس خاصة في مرحلة النهضة الحضارية التي تحقق فيها أرقى الثورات العلمية والتكنولوجية والابتكارية من أجل سلامة الانسان ورفاهيته، الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير المناسبة وبخاصة تجاه الدول الأقل نمواً، وتسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها والتي تستهدف تخفيف عدد القراء والنهوض بمعدلات النمو الزراعي وتوفير الحد الادنى من إمدادات الطاقة الغذائية.

السيد الرئيس

تشهد المنطقة العربية في هذه الفترة، مرحلة تحول شديدة الاممية وتخطوا في اتجاهين:

الاتجاه الاول: خيار امتنا العربية الاستراتيجي للسلام العادل والشامل والدائم والقائم على تنفيذ قرارات مجلس الامن ارقام ٣٣٨، ٤٢٥، ٢٤٢ مقابل السلام .. سلام يكفل الحقوق العربية وينهي الاحتلال الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية، ويمكن شعوب المنطقة في العيش في سلام وأمان وبما يوفر المناخ والبيئة الملائمة لاقامة التنمية واعادة الاعمار والبناء.

والاتجاه الثاني: هو التأكيد على مسيرة الاصلاح الاقتصادي التي شملت اعادة هيكلة القطاع الزراعي ، وقد حققت معظم الدول العربية نتائج مشرفة في هذا الاتجاه وفي زيادة الانتاج الزراعي والانتاجية بشهادة المؤسسات الدولية الكبرى، ووصلت الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، وبالرغم من الجهد القطري المبذولة لتنمية القطاع الزراعي العربي الا ان المنطقة العربية ما زالت تعاني من عجز كبير في سلع الغذاء الرئيسية وبخاصة الحبوب ، الامر الذي يدعو للتخوف والقلق خاصة في ظل الجمود الذي تشهده عملية السلام من جراء العقبات والمماطلات التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية وممارساتها القمعية المتمثلة في سياسة فرض الحصار والاغلاق على المواطنين الفلسطينيين الامر الذي يؤثر بالسلب على النظام الزراعي، ولعل حضراتكم تتفقون معي ان تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة هو السبيل والاساس لتوفير البيئة العربية السليمة التي تكفل المشاركة الكاملة لفئات المجتمع من رجال ونساء لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالانتاج الزراعي بما يسهم في توفير الأمن الغذائي، وهذا يتطلب تحقيق المزيد من التسييق والتعاون بين دول الشمال والجنوب لتوفير الدعم الفني والمادي اللازم لتمكين دول الجنوب من الحصول على التقنيات اللازمة وبناء القدرات لتطوير أساليب الزراعة وزيادة الموارد المائية واستخدامها بطريقة تتسم بقدر اكبر من الكفاءة، واننا إذ ندعوا الى تعزيز هذا التعاون والتواصل بين الشمال المتقدم والجنوب

الساعي الى التنمية، فإننا نؤكد ان هذا التعاون والتواصل يسهم وبشكل أكيد في اثراء وتعزيز العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب .

السيد الرئيس

إن سياسات تحسين فرص الحصول على أغذية سليمة وكافية ووافية يعد امرا ضروريا وحيويا لرفع مستوى معيشة الافراد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتجارة تأثير كبير في فرص الحصول على الأغذية، لأنها تتيح للاستهلاك الغذائي تجاوز الانتاج، كما تساعد على إتباع سياسات أكثر مرونة في الاعتماد على الذات شريطة أن يتسم الاعتماد على السوق العالمي كمصدر للغذاء بالكافأة لضمان الحصول على الغذاء عند الحاجة اليه، وعدم استخدامه كأداة للضغط السياسي . وما يثير القلق ان تحرير التجارة العالمية قد يؤدي الى تقلب وعدم استقرار اسعار الاغذية العالمية والى زيادة تكاليف الواردات الغذائية التي تشكل عبئا كبيرا على الدول الفقيرة والاقل نموا.

كما أن تطبيق المعايير البيئية على تجارة السلع الزراعية من شأنه أن يؤثر على عائدات التصدير في البلدان النامية ومن ثم علىأمننا الغذائي، ومن المهم ان يتم بلوحة تعاون دولي بناء لتعزيز السياسات التجارية للوصول الى الأمن الغذائي والى قطاع زراعي سليم بيئيا.

السيد الرئيس

إنني على يقين من انه في حضور هذه الكوكبة المتميزة وبهذه الجهود المخلصة والحيثية سيتم التوصل الى انجاز كبير يساعد الدول النامية على تجاوز محنتها الغذائية وتخفيف عدد فقراء العالم ومعالجة مشاكل الجوع التي يعاني منها الكثير من دول العالم.

وأخيرا لا يسعني في ختام كلمتي الا ان اكرر شكري لدولة ايطاليا على الرعاية الكريمة لاعمال هذا المؤتمر والى منظمة الاغذية والزراعة على الجهود الكبيرة والمتواصلة لتوفير الغذاء لسكان العالم وسوف تلاقون منا كل الالتزام والتنفيذ لخطة العمل الموضوعة من أجل شعوبنا.

وفقا الله جميعا لما فيه خدمة الانسانية والبشرية والارتقاء بالانسان الى ما يليق بانسانيته وأدميته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،